



اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية

519/REX

الرقمنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشراكة الأوروبية المتوسطية

مشروع تقرير المعلومات الأولي

قسم العلاقات الخارجية

الرقمنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

المقرّر: ماريا هيلينا دي فيليببي ليختونين

لعناية أعضاء فريق الدراسة

بتاريخ 22-23/10/2019 في 10:00
Andreas.Berger@eesc.eu
أندياس بيرغر
2019/10/15

اجتماع فريق الدراسة
مسؤول الاتصال
المسؤول
تاريخ الوثيقة

الرقمنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

فريق الدراسة

أوزليم يلدريم (فرنسا/الدرجة 2)
ماريا هيلينا دي فيليبي ليختونين

الرئيس
المقرّر

إيمانويل بوتود ستابس (فرنسا/الدرجة 1)
سينزيا ديل ريو (إيطاليا/الدرجة 2)
ديميتريس ديميتريادس (اليونان/الدرجة 1)
لورا غونزاليس دي تشاباري إتكسانيز (إسبانيا/الدرجة 2)
مانتوس مافروماتيس (قبرص/الدرجة 1)
كريستيان موس (ألمانيا/الدرجة 3)
ليديا بافيتش روجوشيتش (كرواتيا/الدرجة 3)
جورجوس بيتروبولوس (اليونان/الدرجة 2)
خوسيه مانويل روش رامو (إسبانيا/الدرجة 3)
جان مارك رورانت (فرنسا/الدرجة 3)

الأعضاء

إيمانويل سيسا، للمقرّر

الخبراء

...، يوم/شهر/سنة
المادة ... من المعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي

الإحالة
الأساس القانوني

يوم/شهر/سنة
القاعدة 31 من النظام الداخلي
تقرير معلومات

قرار الجلسة العامة
الأساس القانوني

العلاقات الخارجية
يوم/شهر/سنة
يوم/شهر/سنة
...
.../.../...

القسم المسؤول
معتمد بموافقة القسم
معتمد في الجلسة العامة
الجلسة العامة رقم
نتيجة التصويت
(مؤيد/معارض/ممتنع عن التصويت)

مقدمة

قرّرت لجنة المتابعة للشراكة الأوروبية المتوسطة – اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية – التركيز على الرقمنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الأوروبية المتوسطة. سيجري تقديم تحليل أولي في القمة الأوروبية ومتوسطة لعام 2019 للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة المنعقدة في برشلونة في 22-23 تشرين الأول/أكتوبر بهدف تعميق الحوار وتعزيز التبادل الأقليمي في الأنشطة المستقبلية المرتقبة للجنة المتابعة.

فيما يلي الغرض من هذه الوثيقة:

- تحليل الحالة الراهنة لرقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قدر المستطاع، في بلدان شمالي وجنوبي وشرقي البحر الأبيض المتوسط، إذ لا تتوفر المعلومات حول هذا الموضوع حاليًا بسهولة؛
- تسليط الضوء على التحديات المحددة التي تقف عائقًا في وجه رقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الكبيرة والتكاليف الباهظة التي ينطوي عليها عدم اللحاق بركب الرقمنة؛
- التشديد على أهمية سدّ الفجوة في المهارات الرقمية التي تقف عائقًا في وجه رقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إدراك، في ظل ظروف معينة، أن هذه الفجوة تتيح فرصًا أيضًا لإرساء قواعد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل للشباب؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إدماج المرأة وغيرها من الفئات التي عادة ما تكون أكثر عرضة للتهميش، وذلك عن طريق اعتماد التكنولوجيا الرقمية ونماذج أعمال أكثر مرونة واستقلالية، مع الحيلولة دون تزيدي ظروف العمل؛
- الحض على إجراء تحليل مشترك وإقامة حوار لمنع ظهور خطوط فاصلة رقمية جديدة في المنطقة الأوروبية المتوسطة، إذ يشجع الاتحاد الأوروبي دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على التوسع في سياساتها الرقمية، مثل السوق الرقمية الموحدة وبرنامج أوروبا الرقمية.

1. الاستنتاجات والتوصيات

- 1.1 ترنني اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية أن من الضروري دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتحويل الرقمي مع اتخاذ تدابير السياسة العامة الملائمة وتخصيصها، قدر المستطاع، لتلبية الاحتياجات المحددة لمختلف أنواع الشركات. ويجب أن تشكل هذه التدابير جزءًا من خطة سياسات أعم تهدف إلى تعزيز الدور الحاسم الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأوروبية المتوسطة، ولا سيما في جهودها لمكافحة البطالة.
- 1.2 لا تُعد الرقمنة أولوية في الإطار الحالي للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأوروبية المتوسطة الشريكة. وتدعو اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية إلى إعطاء أولوية للاستثمار في البنية التحتية الرقمية والإصلاحات التعليمية اللازمة لتعميم المهارات الرقمية بين المعلمين والطلاب في المراجعات المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية واتفاقيات الشراكة الثنائية.
- 1.3 ولا شك أن هناك افتقار واضح للبيانات المتوفرة بسهولة والموثوقة عن الرقمنة في معظم البلدان الأوروبية المتوسطة الشريكة. ولذا، توصي اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية بتوسيع نطاق البعد الدولي لمؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي ليشمل جميع البلدان الأوروبية المتوسطة الشريكة وتقديم المساعدة، إذا لزم الأمر، لأجهزتها الإحصائية الوطنية لإعداد البيانات المطلوبة، أي من خلال مبادرة جديدة لبرنامج التعاون الإحصائي الأوروبي - المتوسطي (ميدستات).
- 1.4 تقدر اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية جهود المفوضية الأوروبية لإنشاء شبكة مراكز للابتكارات الرقمية وتعزيزها في إطار برنامج أوروبا الرقمية. وترجّب اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية بأهلية حصول البلدان الأوروبية المتوسطة الشريكة على التمويل في إطار البرنامج، ولكنها تعرب عن قلقها من أنه بدون التزام الشركاء بإدماج تلك المراكز في خططها الرقمية، فلن يكون هناك ما يضمن اتخاذ أي إجراء.
- 1.5 وتدعو اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة مشاركة الشركاء الاجتماعيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في أنشطة مراكز الابتكارات الرقمية. وعلى وجه الخصوص، لاتحادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم تؤديه في تحديد الاحتياجات على المستوى المحلي وتعزيز المراكز بين أعضائها وتعريفهم بها. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هذا لا ينبغي أن يأتي على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ليست أعضاء في أي اتحاد.

- 1.6 ويكمن الهدف الرئيسي لبرنامج أوروبا الرقمية الجديد في زيادة الاستثمارات العامة في التكنولوجيات الرقمية المتقدمة وتأييد اعتماد الشركات لها. وتشير اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية إلى أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعتمد بعد التكنولوجيات الرقمية الأساسية وهي بذلك معرضة لخطر التخلف عن الركب.
- 1.7 تُعدُّ الجاهزية الرقمية عاملاً أساسياً لنجاح التحول الرقمي. ولذا، توصي اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية بالاستثمار في حملات التوعية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكلفة الفرصة البديلة لعدم الرقمنة وتدعم تطوير أدوات التقييم الذاتي على الإنترنت لمساعدة هذه المؤسسات على البدء في وضع استراتيجية للرقمنة.
- 1.8 وعلى وجه الخصوص، تشدّد اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية على أهمية إذكاء وعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمخاطر التكنولوجية وضرورة تقييمها وتشجّع هذه المؤسسات على وضع استراتيجية للأمن السيبراني في مرحلة مبكرة من مراحل تحولها الرقمي.
- 1.9 يجب حماية بيانات الأعمال الحساسة أو البيانات الشخصية التي تتم معالجتها كجزء من العمليات التجارية من تطفل أي طرف ثالث بما في ذلك الحكومات، وينبغي أن يمثل ذلك أولوية لرقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخزن كميات هائلة من البيانات وتستخدمها. وترحب اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية باللائحة العامة لحماية البيانات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي مؤخرًا وتدعو إلى وضع لوائح مماثلة في البلدان الأوروبية المتوسطة الشريكة.
- 1.10 ولتيسير التحول إلى نموذج أعمال رقمي، يجب إطلاع العاملين وتزويدهم بالمعلومات الكافية عن وضع استراتيجية للرقمنة وإشراكهم في وضعها حيثما أمكن ذلك. وتكرر اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية دعواتها السابقة إلى ضرورة اتباع نهج للرقمنة يركز على العنصر البشري مع التركيز على زيادة إنتاجية أماكن العمل.
- 1.11 وتعاني جميع البلدان الأوروبية المتوسطة تقريباً من وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة، إلى حد ما بسبب وجهات النظر التقليدية المتأصلة حول أدوار الجنسين. ومن شأن الرقمنة المساعدة على التوفيق بين العمل والحياة الأسرية من خلال السماح بترتيبات العمل المرنة والعمل عن بُعد. وترتئي اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية أن تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل يجب أن يكون هدفاً صريحاً للاستراتيجيات الرقمية الوطنية وتوصي بوضع خطط تحفيزية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج المرأة.
- 1.12 تُعدُّ زيادة الأعمال الرقمية سبباً واعدًا لخلق فرص عمل للشابات والشباب في البلدان الأوروبية المتوسطة التي تعاني من البطالة، لكن إمكاناتها الكاملة لم تُستغل بعد إلى حد كبير. ولذا، تُشير اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية إلى أهمية رعاية المواقف الريادية والمهارات الرقمية على جميع مستويات التعليم.
- 1.13 وتشير البيانات المتوفرة إلى أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى المهارات الرقمية الداخلية. تدعم اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية المبادرات لتحفيز وتيسير صفّل مهارات العاملين، مثل الإجازة الدراسية مدفوعة الأجر أو إدخال تطبيقات التعلّم في مكان العمل، مع حماية حقوقهم في الوقت ذاته.
- 1.14 وترى اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية ضرورة سدّ الفجوة في المهارات الرقمية بوصفها فرصةً للتصدي لمشكلة البطالة في صفوف الشباب، خاصة في البلدان الأوروبية المتوسطة التي يتزايد عدد سكانها من الأجيال الرقمية. وفي الوقت ذاته، تُعرب اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية عن قلقها من أنه في ظل غياب تدابير تكميلية، سيعرّز هذا استبعاد العمال الأكبر سنًا من سوق العمل.
- 1.15 يشكّل تسارع وتيرة التوسع الحضري الذي تواجهه جميع البلدان الأوروبية المتوسطة تقريباً تحدياً كبيراً أمام تحقيق التنمية المستدامة بها. ومن ثمّ، تشدّد اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية على أهمية الحد من التقسيم الرقمي للمناطق الحضرية والريفية للإبقاء على المناطق الريفية مناطق جذب، خاصة بالنسبة للشباب، ومكافحة نزوح السكان من الريف.

1.16 كما أن تعزيز الترابط والمهارات الرقمية في المناطق الريفية شرطاً مسبقاً لتطوير الزراعة الذكية، ويتيح فرصة كبيرة لترشيد موارد المياه الشحيحة على نحوٍ متزايد في المنطقة الأوروبية المتوسطة. وتدعو اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية إلى وضع إطار تشريعي يُفضي إلى إدخال معدات الزراعة الحديثة في المشروعات الزراعية الصغيرة.

2. تعليقات عامة

2.1.1 للرقمنة أثر شامل وعميق على جميع جوانب المجتمع والاقتصاد: الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والعمل والترفيه. وتتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضغوط متزايدة لمواءمة نماذج أعمالها وفقاً لذلك واعتماد التكنولوجيات الرقمية اللازمة لتظل قادرة على المنافسة وموضع جذب للعملاء. وإزاء هذه الخلفية، حددت الرابطة الأوروبية للحرف اليدوية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEUnited) الرقمنة بأنها التحدي بالنسبة لغالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية في العملية التحضيرية لانتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2019¹.

2.1.2 للرقمنة فوائد متعددة. يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزيز قدرتها التنافسية من خلال ترشيد العمليات بدءاً من مرحلة التصميم إلى التنفيذ وتسريع وتيرتها، مع توسيع نطاق وصولها إلى الأسواق وتكامل سلسلة القيمة عن طريق المنصات الرقمية، وتحسين علاقات العملاء باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وخدمة العملاء الرقمية. وقد أقرت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية هذا بالفعل في آرائها السابقة². بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تفسح الرقمنة المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للابتكار من خلال تقديم منتجات أو خدمات رقمية جديدة أو تحسين مجموعة خدماتها القائمة بإدخال خدمات رقمية إضافية.

2.1.3 من ناحية أخرى، هناك عدد من التحديات المرتبطة بالرقمنة. يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعامل مع عوائد الاستثمار غير المؤكدة في رقمنة عمليات الأعمال، لأن العملاء ليسوا بالضرورة على استعداد لدفع سعر أعلى للسلع والخدمات. في الوقت ذاته، تواجه تلك المؤسسات منافسة لتحقيق أسعار أعلى في الأسواق الرقمية والعالمية على نحوٍ متزايد. كما أعربت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية عن قلقها إزاء تأثير الرقمنة على تنظيم العمل داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قد تُسفر الأتمته عن تقليل عدد الوظائف المتاحة، على الأقل على الأجل القصير³.

2.1.4 الرقمنة ليست مشروعاً يُنفذ لمرة واحدة. فقد يفسح اعتماد التكنولوجيات الرقمية، حتى الأساسية منها، المجال أمام إحداث تحول رقمي أعمق، إذ تظهر احتياجات جديدة واحتياجات لا بد من تليتها (على سبيل المثال، إدارة مخاطر الأمن السيبراني وتحليل الكميات المتزايدة من البيانات وضمان التشغيل البيئي للبرمجيات). وفي ظل غياب استراتيجية رقمنة مصممة تصميمًا سليمًا، يمكن أن يؤدي الأثر المضاعف الناتج على التكاليف إلى تعزيز مخاطر تعرض المؤسسات الصغير والمتوسطة للإفلاس نتيجة انعدام سبل الحصول على التمويل. في رأي سابق، حددت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية في التوجه الحالي نحو إرساء الديمقراطية على تكنولوجيات المعلومات (أي من خلال الحوسبة السحابية) فرصة سانحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على الخدمات الرقمية بتكلفة أقل⁴.

2.1.5 ولا بد أن تزيد تكاليف الفرصة البديلة لعدم الرقمنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ستصبح نماذج الأعمال الرقمية معياراً متبعاً، وليس مجرد مصدر للميزة التنافسية. وربما تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تختار تأجيل تحولها الرقمي نفسها مضطرة إلى اعتماد بعض التكنولوجيات الرقمية على أي حال وبدون الإعداد الكافي مثل المعاملات مع شركاء الأعمال، تصبح الإدارة العامة والعملاء رقمية على نحوٍ متزايد. أمّا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخفق في التكيف مع توقعات المستهلكين المتطورة سينحيا جانباً من المضمار المنافسون الذين يتمتعون بظهور أكبر ووجود أكثر نشاطاً على الإنترنت تدريجياً. ولا بد من الإسراع في الخطى نحو هذا التوجه لأن حصة الأجيال الرقمية بين المستهلكين تشهد تزايداً ملحوظاً.

1 <https://smeunited.eu/news/digitalisation-is-the-biggest-challenge-for-smes>

2 74-65 .OJ C 71, 24.2.2016, pp ,A Digital Single Market Strategy for Europe INT/823 EESC opinion on

3 .The effects of digitalisation on the services sector and employment in relation to industrial change CCM1/136 EESC opinion on

4 [الجريد الرسمية، العدد 13 بتاريخ 15.1.2016، الصفحات 161-168](#)

مقال اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية 494/TEN بشأن "إطلاق الطاقات الكامنة للحوسبة السحابية في أوروبا".

(.Unleashing the potential of cloud computing in Europe TEN/494 EESC opinion on)

2.1.6 وتضع محدودية توفر البيانات تحديات في وجه تحليل الوضع الراهن فيما يتعلق برقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الأوروبية المتوسطة. في الاتحاد الأوروبي، يقوم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) بإعداد البيانات ذات الصلة باعتماد التكنولوجيا الرقمية من قبل الشركات، وتغطية شبكة النطاق العريض للمنازل والكفاءات الرقمية للأفراد وتصنيفها في مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقميين⁵. ولدى هذا الأخير عنصر دولي يغطي 17 دولة من خارج الاتحاد الأوروبي بما في ذلك إسرائيل وتركيا، في حين أن بيانات البلدان المتوسطة الشريكة الأخرى عن الرقمنة شبه معدومة. وتشمل الدراسة الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي عن أداء المؤسسات نموذجًا للابتكار، لكن المعلومات التي يجري جمعها شديدة العمومية بحيث لا يمكن تحليل التطورات في مجال الرقمنة من الشركات التي شملتها الدراسة.

2.1.7 وقد بدأت البلدان الأوروبية المتوسطة في وضع اللبنيات الأساسية لسياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم وجود اختلافات كبيرة بين البلدان في درجة التقدم المحرز فيها⁶، واعتمادها جميعًا خطط أعمال رقمية. في جميع الحالات تقريبًا، لا تشير سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الرقمنة لا من بعيد ولا من قريب، ومن الناحية العملية، لا تتناول قضية دعم رقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا جزئيًا على أفضل تقدير، حتى في البلدان التي لديها خطط أعمال رقمية. ولذا، تشدد اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية على أهمية بناء أوجه تآزر بين سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخطة الأعمال الرقمية.

2.1.8 ويتشجع من الاتحاد الأوروبي، بدأت دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في اتخاذ خطوات لإنشاء سوق رقمية موحدة ودعم اعتماد التكنولوجيات الرقمية من قبل الشركات، ولا سيما في إطار مبادرة "ذكي في كل زمان ومكان" والاستثمار في شبكة تضم عموم أوروبا من مراكز الابتكارات الرقمية. كما أنها اتخذت خطوات وثيقة لزيادة الاستثمارات في التكنولوجيات الرقمية المتقدمة، وهو الهدف الرئيسي لبرنامج أوروبا الرقمية المرتقب. وترجّب اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية بهذه التطورات ولكن تعرب عن قلقها إزاء اتساع الفجوة الرقمية في جميع ربوع منطقة البحر الأبيض المتوسط.

2.2 توفر البنية التحتية الرقمية واعتماد التكنولوجيات الرقمية من قبل الشركات

2.2.1 يُعدّ توفر بنية تحتية رقمية شرطًا مسبقًا لرقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أحرزت جميع دول البحر الأبيض المتوسط تقدمًا ملحوظًا في توسيع تغطية شبكة النطاق العريض، حسبما تشهد عليه بيانات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) المتاحة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتركيا. في عام 2017، تمكّنت نسبة تتراوح ما بين 95% و100% من الشركات من الوصول إلى النطاق العريض الأساسي، باستثناء اليونان التي ظلّت نسبة التغطية لديها 85%⁷. في عام 2018، تمكّن أكثر من 80% من المنازل من الوصول إلى النطاق العريض السريع في جميع دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستثناء اليونان (65%) وفرنسا (59%). أمّا فيما يتعلق بوضع تغطية النطاق العريض فائق السرعة فهو أقل تنافسًا، إذ تشمل التغطية أكثر من 80% من المنازل في مالطة وإسبانيا وأقل بكثير من 50% في كرواتيا وإيطاليا. في اليونان، لا تتوفر شبكة النطاق العريض فائقة السرعة.

2.2.2 وتوجد تباينات كبيرة في معدلات تغطية النطاق العريض بين البلدان بعضها بعضًا وداخلها، وخصوصًا بين المناطق الحضرية والريفية. في دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لا تتجاوز الفجوة بين معدلات التغطية في المناطق الحضرية والريفية بضع نقاط مئوية في عام 2018، إلا في اليونان (95% في المناطق الحضرية مقابل 85% في المناطق الريفية). ولا يمكن قول الشيء نفسه عن النطاق العريض السريع. في جميع البلدان ما عدا مالطة، كانت التغطية في المناطق الحضرية أعلى بكثير من التغطية الريفية في عام 2018، أي ضعف تغطية تلك المناطق في غيرها من البلدان (مثل إيطاليا أو

⁵ <https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/desi>

⁶ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي والمؤسسة الأوروبية للتدريب (2018)، منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2018: تقييم مؤقت للإصلاحات الرئيسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشر سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⁷ تتوفر البيانات عن تغطية النطاق العريض الأساسية لكل من الأسر والشركات، في حين لا تتوفر البيانات عن تغطية النطاق العريض السريع وفائق السرعة إلا إلى الأسر فقط.

كرواتيا). في العديد من البلدان، ظلت التغطية الريفية دون الحد الأدنى 40% في العام نفسه، وهي إيطاليا وإسبانيا وكرواتيا وفرنسا. وتزايد الفجوة إذا ما نظرنا إلى النطاق العريض فائق السرعة، الذي لا يغطي سوى المناطق الحضرية في العديد من البلدان، على سبيل المثال اليونان وقبرص وإيطاليا ومالطة.

2.2.3 إذ لا يؤدي توفر البنية التحتية الرقمية تلقائيًا إلى اعتماد الشركات نماذج أعمال وتكنولوجيات رقمية. في الاتحاد الأوروبي، أثبتت البيانات المستخدمة في تصنيف مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقميين لعام 2019 أن أكثر من 50% من الشركات في دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل اليونان وإسبانيا وإيطاليا وكرواتيا وفرنسا، لديها مستويات منخفضة للغاية من الكثافة الرقمية⁸ مقارنة بنسبة أقل من 20% في مصاف الدول المتقدمة مثل فنلندا والدنمارك وهولندا. في الواقع، تحظى أقل من 15% من الشركات بمستويات عالية من الكثافة الرقمية في معظم دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع وجود دولتين فقط فوق متوسط الاتحاد الأوروبي، وهما مالطة وسلوفينيا.

2.2.4 إذ تتخلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن اللحاق بركب كبرى الشركات في اعتماد نماذج الأعمال والتكنولوجيات الرقمية. ويوضح تقرير مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقميين لعام 2019 أن هذا ينطبق أيضًا على التكنولوجيات الرقمية الأساسية مثل تبادل المعلومات الإلكترونية (يعتمدها ما يقرب من 30% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بنحو 80% من الشركات الكبيرة) والتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي (47% مقارنة مع 75%).

2.2.5 وتُشير البيانات المتاحة إلى أن أقلية فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبنت إستراتيجية الأمن السيبراني والأدوات الرقمية اللازمة لحماية نفسها من الهجمات السيبرانية، في حين أن النصيب الأكبر من تلك الهجمات يستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁹. ومن الأهمية بمكان إذكاء وعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمخاطر الرقمية وضرورة تقييمها، لأن أي هجوم سيبراني واحد يمكن أن يؤدي إلى إفلاس الشركات الأصغر ذات الموارد المحدودة.

2.2.6 إن العوائق التي تواجهها الرقمنة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بشكل أعم، معروفة جيدًا وكانت موضوع العديد من المقالات التي نشرتها اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية¹⁰. إذ تنقتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحصول على التمويل والمهارات، في حين يتطلب اعتماد نماذج الأعمال والتكنولوجيات الرقمية الاستثمارات المالية والمهارات الرقمية الداخلية على حدٍ سواء. كما أنها تتأثر بشكلٍ غير متناسب بالروتين الحكومي، ولكن يقطع تطوير الحكومة الإلكترونية بعود تخفيف عبء الإجراءات الإدارية وتيسير تقديم الخدمات الحكومية

2.2.7 علاوة على ذلك، تهيمن الشركات متناهية الصغر على قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الأوروبية المتوسطية، حيث تأسس في كثير من الأحيان لتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية بدلًا من اغتنام فرص الأعمال. ويُعدُّ التوجه الرقمي لأصحاب الأعمال، في الشركات متناهية الصغر، عاملاً حاسماً في اتخاذ قرار الرقمنة، ويشكّل عدم وجود هذا التوجه عقبة كبيرة أمام الرقمنة (الناجحة).

8 يستخدم مؤشر الكثافة الرقمية في مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقميين لقياس توفر 12 تكنولوجيا رقمية مختلفة على مستوى الشركات.

9 <https://www.smesec.eu>

10 تقرير معلومات اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية ECO/372 بشأن "حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل والشركات ذات القيمة السوقية التي تتراوح بين 2 و10 مليارات دولار ما بين 2014-2012: الفرص والتحديات"، آراء اللجنة بشأن "التنظيم الذكي": تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (ECO/372 EESC formation report on Access to finance for SMEs and midcaps in the period 2014–2020: opportunities and challenges, EESC opinion on Smart regulation: Responding to the needs of small and medium-sized enterprises. OJ C 327, 12.11.2013)، انظر أيضًا: عيادي وغروين (2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإمكانات نمو عالية جنوبي البحر الأبيض المتوسط: تحديد المعوقات واستجابات السياسة العامة. (2013) Ayadi and De Groen, MSMEs with high-growth potential in the Southern Mediterranean: Identifying obstacles and policy responses

2.3 تأثير الرقمنة على الممارسات الإدارية وترتيبات العمل

2.3.1 تؤدي الرقمنة إلى ظهور أنماط جديدة من تنظيم العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إذ إن من شأن اعتماد ترتيبات عمل مبتكرة تشتمل على درجة معينة من العمل عن بُعد وإتاحة قدر أكبر من الاستقلال للعاملين عن طريق تحسين التوازن بين العمل والحياة الأسرية موازنة احتياجات المديرين والعمال الذين يضطرون إلى الاضطلاع بوظائف عديدة لسد رمق الأسرة، وغالبًا ما يكون ذلك في الشركات الأصغر حجمًا. و على صعيد آخر، يمكن أن يؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من عدم الاستقرار والعزلة التي توجع مخاطر تفويض رضا العمال وبيئات العمل داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد دعت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية إلى مزيد من الحوار بين الشركاء الاجتماعيين بشأن ضرورة توفير حماية إضافية للخصوصية التي نشأت مع الرقمنة¹¹.

2.3.2 تشكل الآثار التي تخلفها الأتمتة على فرص العمل موضوع نقاش حاد ما تزال يكتنفها الغموض إلى حد كبير. وما تزال الرؤية غير واضحة حول إلى أي مدى سينتج عن ذلك فقدان الوظائف أو زيادة فرص العمل، لكن من الممكن القول باطمئنان أن الأتمتة التي دافعها الوحيد حصرًا تقليل التكاليف الاستراتيجية ستضر دائمًا بالعمال. ولذا، فقد دعت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية إلى اعتماد نهج يركز على العنصر البشري في عملية الرقمنة، مع التركيز على استخدام التكنولوجيات الرقمية لزيادة إنتاجية أماكن العمل، وعلى أي حال، لتشجيع الحوار مع العمال قبل إدخال التكنولوجيات الرقمية¹².

2.3.3 في الوقت ذاته، من المتوقع أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضغوطًا متزايدة من الشركات الكبرى التي شرعت في تبني استراتيجيات لخفض التكاليف، وهي بالفعل تتخلف عن الركب في استخدام الروبوتات. تشير البيانات المتوفرة للاتحاد الأوروبي أن أقل من 7% من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان مثل إيطاليا وفرنسا، في مصاف الدول المتقدمة بين دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، استخدم الروبوتات في عام 2018 مقارنة بنحو 25% من الشركات الكبرى.

2.3.4 ومن شأن تبني ترتيبات العمل المرنة أن يمهد الطريق نحو تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، إذ إن معدلات مشاركة المرأة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأقل عالميًا: بمتوسط 21% مقارنة بـ 51% في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفقًا لبيانات البنك الدولي.

2.3.5 وقد حظي مفهوم تنمية ريادة الأعمال الرقمية بثناء متزايد بوصفه جزءًا من حلة مشكلة البطالة في صفوف الشباب والشابات في المنطقة الأوروبية المتوسطة¹³. في بلدان مثل لبنان أو مصر أو المغرب، بدأت الشركات الناشئة الرقمية تنتشر بالفعل إلى جانب حاضنات الأعمال¹⁴. ومع ذلك، تظل إمكانات ريادة الأعمال غير مستغلة إلى حد كبير في المنطقة، كما تشهد بذلك معدلات إنشاء الأعمال التجارية التي هي أقل من المتوسط العالمي (4.7 لكل 1000 فرد في عام 2017) في بلدان مثل الأردن (0.6) أو المغرب (1.6) أو تونس (1.7)، وفقًا لبيانات البنك الدولي.

11 *The effects of digitalisation on the services sector and employment in relation to industrial change* CCMI/136 EESC opinion on
12 [الجريدة الرسمية، العدد 237، بتاريخ 06.07.2018](#) – مقال اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية SOC/570 EESC بشأن
"مستقبل العمل – اكتساب المعارف والمهارات الملائمة لتلبية احتياجات الوظائف المستقبلية". [الجريدة الرسمية، العدد 237،
بتاريخ 06.07.2018](#). انظر أيضًا بيخوفسكايا (2018)، [نظرة عامة على الاستراتيجيات الوطنية بشأن العمل 4.0: تحليل متسق
لدور الشركاء الاجتماعيين](#). (Future of work – acquiring of appropriate OJ C 237, 06.07.2018 – SOC/570 EESC opinion on)
OJ C 237, 06.07.2018. See also Byhovskaya (2018), Overview of the national *knowledge and skills to meet the needs of future jobs*
(strategies on work 4.0: a coherent analysis of the role of social partners)
13 عباي وميلحي (2019)، [مشاركة المرأة في القوى العاملة وريادة الأعمال: الركيزة المفقودة للتنمية الاقتصادية الشاملة
والمستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا](#)، ورقة السياسة العامة "2" الصادرة عن الشبكة الأوروبية المتوسطية
لدراسات الاقتصادية (Ayadi and Mouelhi) (2019)، [Female labour force participation and entrepreneurship: the missing pillar](#)
for inclusive and sustainable economic development in MENA (2) EMNES Policy Paper.

14 <https://www.imesd.org/publicacions-en/historic-de-publicacions/papersimesd/20.-digital-entrepreneurship-expanding-the-economic-frontier-in-the-mediterranean>

2.4 المهارات الرقمية

2.4.1 يُعدُّ نقص المهارات الرقمية الداخلية عائقًا كبيرًا أمام الاعتماد الفعال للتكنولوجيا الرقمية. في الاتحاد الأوروبي، تُشير البيانات المتوفرة إلى أن 13% فقط من الشركات الصغيرة وظفت متخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2018، مقارنةً بـ 42% من الشركات المتوسطة وما يصل إلى 74% من الشركات الكبرى. وفي ظل غياب موظفين مسؤولين للتعرف على الحلول الرقمية الملائمة وتطويرها وشرائها ودعم تكاملها، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مخاطر فرط الاعتماد على مزودي الخدمات الرقمية. وتعرب اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية عن بواعث قلقها إزاء هذه المسألة وتدعم تطوير أدوات للتقييم والتعلم الذاتيين لرقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين الأمثلة على تلك الأدوات أداة "EvalNumPME" التي أطلقها الاتحاد الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (CPME)، وهي أداة للتشخيص الذاتي متاحة مجانًا عبر الإنترنت تمكن أصحاب الأعمال من تقييم النضج الرقمي لشركاتهم وهامش تقدمها نحو الرقمنة.

2.4.2 وكثيرًا ما تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجال للمناورة اللازمة لتوظيف موظفين إضافيين، وهو ما يقلل خيارات إعادة تدريب أو استبدال جزء من القوى العاملة لديها عندما يتعلق الأمر بمواجهة تحدي الرقمنة. وقد يؤدي الاستبدال إلى خلق فرص عمل للشباب، وهو حاجة ماسة خاصة في بلدان البحر المتوسط التي يتزايد فيها عدد السكان من الأجيال الرقمية مع ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب الخريجين. غير أن هذا سيأتي على حساب العمال البالغين، الذين يواجهون أعلى مخاطر من التهميش في أسواق العمل التي تشهد تحولًا متناميًا نحو الرقمنة.

2.4.3 أما إعادة التدريب فيظل الخيار الأكثر قابلية للتطبيق، فبقدر ما سيعود بالنفع على كلٍ من الشركات والعمال، إلا أنه يساهم في انتقال أكثر سلاسة إلى نماذج الأعمال الرقمية. في مقالات سابقة، شددت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية على أهمية تعزيز مشاركة العمال في التعلم مدى الحياة، وبمشاركة أرباب العمل، في وضع محتوى التدريب أثناء العمل. ويعد منح إجازة تدريبية مدفوعة الأجر في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أفضل الممارسات التي يمكن تعميمها على غيرها من بلدان البحر الأبيض المتوسط. واعترفت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية أيضًا بإمكانات منصات التعلم الرقمية في تسهيل التدريب، لكنها حذرت من أن استخدامها يجب ألا يبتلع ساعات العمل ووقت فراغ العمال¹⁵.

2.4.4 ولا تنعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها موارد لتوظيف موظفين إضافيين باليقين بأي حال من الأحوال من العثور على عمال يتمتعون بالمهارات الرقمية التي تحتاج إليها في سوق العمل. ويعدُّ نقص المهارات الرقمية واتساع الفجوات في المهارات وعدم ملاءمة المهارات لاحتياجات سوق العمل الناتج عن الرقمنة قضية حظيت باهتمام كبير من مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد عكفت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية على تقييم المؤلفات حول هذه القضية لتقديم لمحة عامة عن القضايا الرئيسية في مقال سابق¹⁶، ولا نعتزم تكرار تناول العملية نفسها هنا. ومع ذلك، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مسألة المهارات مثيرة للقلق بوجه خاص في المنطقة الأوروبية المتوسطة، حيث ارتفاع عدم ملاءمة المهارات لاحتياجات سوق العمل وانخفاض جودة التعليم والتدريب المهني. شددت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية سابقًا على أهمية توفير نظم تعليم وتدريب مهني أفضل وأكثر كفاءة مرتبطة باكتساب الخبرة أثناء العمل لإعداد العمال لعالم عمل يتسم بالعمولة إلى حد كبير ومتزايد في الاعتماد على الرقمنة¹⁷.

15 مقال اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية بشأن "مستقبل العمل – اكتساب المعارف والمهارات الملائمة لتلبية احتياجات الوظائف المستقبلية"، الجريدة الرسمية، العدد 237 بتاريخ 06.07.2018.

16 المرجع نفسه

17 تقرير معلومات اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية 506/REX بشأن "التعليم والتدريب المهني في المنطقة الأوروبية المتوسطة".

2.5 الرقمنة الحل لمكافحة نزوح السكان من المناطق الريفية

2.5.1 يكتسي تعزيز الترابط بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية أهمية أساسية لإعادة هيكلتها في مواجهة ظاهرة نقص السكان في المناطق الريفية وإعادة تنشيطها من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي على حدٍ سواء¹⁸. أشارت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية في مقالات سابقة إلى أن الوصول إلى شبكة النطاق العريض عامل مهم يؤثر على اختيار السكان البقاء في المناطق الريفية، وأعربت عن ترحيبها بإعلان كورك 2.0 لعام 2016 بشأن حياة أفضل في المناطق الريفية¹⁹ والذي سلب الضوء على ضرورة تعزيز الترابط لتحقيق سياسة ريفية مبتكرة ومكاملة وشاملة في الاتحاد الأوروبي²⁰.

2.5.2 ومن شأن الإخفاق في سد الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية أن يقلل من جاذبية المناطق الريفية وخاصة بالنسبة للشباب ويعزز الاتجاه نحو نزوح السكان من المناطق الريفية. وتُشير البيانات المتوفرة من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أن أقل من 10% من مجموع مديري المزارع تقل أعمارهم عن 40 عامًا في جميع دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستثناء كرواتيا (10.5%) وفرنسا (15.5%).

2.5.3 ويزيد تسارع وتيرة التحضر من الضغوط على المزارعين في البلدان الأوروبية المتوسطة لزيادة الإنتاج بموارد أقل، مع زيادة الضغط أيضًا على موارد المياه الشحيحة بالفعل. ويُتيح اعتماد تكنولوجيات الزراعة الذكية فرصة كبيرة للمزارعين لزيادة إنتاجيتهم وترشيد استهلاك المياه. وقد يؤدي أيضًا إلى تحسين ظروف العمل، وبالتالي زيادة جذب الوظائف الريفية للشباب.

2.5.4 المناطق الريفية أكثر اعتمادًا من المناطق الحضرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²¹، وهو ما يوحي بأن دعم رقمنتها يكمن في تعارض استراتيجيات التنمية الريفية مع تشغيل الشباب، لا سيما في البلدان الأوروبية المتوسطة التي تشهد نموًا سكانيًا في أعداد الشباب وما زالت قطاعات الزراعة بها توفر حصة كبيرة من فرص العمل المتاحة. كما شددت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضًا في بيانٍ أخير بشأن السياسة العامة على أهمية الرقمنة بغية تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الريفية واستدامتها²².

18 بيان شبكة المراقبة الأوروبية للتنمية والتماسك الإقليميين (2017)، انكماش رقعة المناطق الريفية في أوروبا: نحو تبني نهج ذكية ومبتكرة للتغلب على تحديات التنمية الإقليمية في المناطق الريفية التي تعاني من نقص السكان. (ESPN) (2017). *Shrinking rural regions in Europe: Towards smart and innovative approaches to regional development challenges in depopulating rural regions*.

19 https://ec.europa.eu/agriculture/sites/agriculture/files/events/2016/rural-development/cork-declaration-2-0_en.pdf

20 <http://www.oecde.org/cfe/regional-policy/Edinburgh-Policy-Statement-On-Enhancing-Rural-Innovation.pdf>, From Cork 2.0 Declaration to concrete actions NAT/709 EESC opinion on

21 في الاتحاد الأوروبي، تبلغ الحصة التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي فرص العمل نحو 10% أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، وفقًا للبيانات الواردة في بيان شبكة المراقبة الأوروبية للتنمية والتماسك الإقليميين (2017): انكماش رقعة المناطق الريفية في أوروبا: نحو تبني نهج ذكية ومبتكرة للتغلب على تحديات التنمية الإقليمية في المناطق الريفية التي تعاني من نقص السكان. (*Shrinking rural regions in Europe: Towards smart and innovative approaches to regional development challenges in depopulating rural regions*)

22 <http://www.oecde.org/cfe/regional-policy/Edinburgh-Policy-Statement-On-Enhancing-Rural-Innovation.pdf>